الاجتماعيون

رؤية الكويت 2035

vision kuwait

بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

الاجتماعيون

رؤية الكويت 2035
vision kuwait
بين المحدّدات و الإستحقاقات

3 - 4 December 2018

دأبت رابطة الاجتماعيين الكويتية منذ تأسيسها في عام 1967 على طرح القضايا الاجتماعية ذات الصلة بالمجتمع الكويتي وتسليط الضوء والحوار حولها ومحاولة تحديد أفضل الحلول لمشاكلها . وقد سبق أن عملت على عقد مؤتمرات وورش عمل حول مسائل مثل التخطيط الاقتصادي والتركيبة السكانية والقضايا الفكرية ومسائل اجتماعية مثل الزواج والطلاق . خلال السنوات الأخيرة اهتمت الرابطة بالتحديات التي تواجه البلاد مثل التطرف الديني والعنف وقضايا الديمقراطية والتنمية . وقد شارك في هذه الندوات جهات متعددة من الكويت ودول الخليج العربية ، و كذلك مؤسسات وطنية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص . وعندما طرحت رؤية الكويت 2035 والتي تهدف إلى الانتقال إلى أوضاع اقتصادية متطورة وذات صلة بالتطورات الاقتصادية العالمية والتحولات في التكنولوجيا والعلوم قررت رابطة الاجتماعيين الكويتية عقد ورشة علمية حول هذه الرؤية وتمكنت من خلال التعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وغرفة تجارة وصناعة الكويت من عقد هذه الورشة خلال الفترة 3- 4 ديسمبر (كانون الأول) 2018 حيث شارك باحثون متميزون في تحضير أوراق علمية كما شارك في الحوار نخبة من المواطنين والذين مثلوا هيئات تعليمية

مثل جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وعدد من جمعيات النفع العام.

أجمع الحاضرون من مقدمي الأوراق البحثية والمشاركون من الشخصيات المدعوة والممثلة لجمعيات أو منظمات المجتمع المدني أو غيرهم من المهتمين بالشأن العام ، أجمعوا على أهمية مراجعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد وتقييمها وإعادة هيكلتها إذا كان المطلوب تحقيق رؤية الكويت 2035 التي طرحت من قبل سمو أمير البلاد - حفظه الله - ومنذ سنوات عديدة، حيث طرحت خلال أعمال الورشة المشار إليها أربع أوراق بحثية تناولت المحاور الآتية : -

- الإصلاح الاقتصادي والمالي : قدمها الدكتور عباس المجرن أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت.
- تعزيز دور القطاع الخاص : أعدها الدكتور رمضان الشراح أمين عام اتحاد شركات الاستثمار.
- الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومة القيم: قدمها الدكتور محمد غانم الرميحي أستاذ علم الاجتماع – جامعة الكويت .
- التعليم وتحديات سوق العمل : قدمتها الدكتورة موضي الحمود وزير التربية والتعليم العالي الأسبق .

غني عن البيان أن المحاور التي تم التطرق لها خلال جلسات الورشة تمثل أهمية عظيمة لأي فاعل أو ناشط في الحياة العامة في البلاد سواء كان من السياسيين أو الباحثين الاقتصاديين أو رجال الأعمال أو قادة النقابات ومؤسسات المجتمع المدني أو الباحثين في العلوم الاجتماعية. ناهيك عن العاملين في مجالات البحوث والتخصصات ذات الصلة . وغني عن البيان أيضاً أن الكويت ظلت أسيرة لتعطل القرارات بفعل تراث الاقتصاد الريعي وانعكاساته على الثقافة ومنظومة القيم الاجتماعية، وهو تراث عزز من نزعات الشعبوية والاستحواذ و تواضع العطاء والعزوف عن العمل في مهن ووظائف ذات أهمية يمكن أن ترتقي بإنتاجية أفراد المجتمع من المواطنين .

الإصلاح الاقتصادي والمالي

تبين من الورقة البحثية والمناقشات التي أعقبتها أن مسألة الإصلاح الاقتصادي والمالي لم تعد ترفا يمكن الحديث بشأنها بل باتت استحقاقا أساسيا وضروريا في ظل التطورات الجارية في سوق النفط واقتصاديات الطاقة بشكل عام.. طرح تساؤل ما إذا كانت البلاد بحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي حيث إنّ الإيرادات السيادية للخزينة العامة تأتي في الأغلب من مبيعات النفط المصدّر إلى بلدان مستهلكة عديدة . كما أن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز الستين في المئة من هذا الناتج في أي سنة اعتيادية، أخذاً بعين الاعتبار أن متوسط الإنتاج اليومي الذي يقدر بـ 2.8 مليون برميل والأسعار السائدة في أسواق النفط على مدار السنوات والعقود المنصرمة. كما أن الهيمنة التي تكرست لدور الدولة في الحياة الاقتصادية منذ بداية عصر النفط، و أهمية أدوات وآليات الإنفاق العام، قد نتج عنها تعطل إمكانيات تنويع القاعدة الاقتصادية أو تعزيز دور القطاع الخاص.

ومن بين القضايا الأخرى أثيرت قضية هامة وهي إن ما يجري في الكويت ليس عملية إنتاجية، حيث إن ما يتم هو

استخراج وتصدير النفط وبشكل أساس النفط الخام، مما يعني بيع لأصل من الموارد الطبيعية وهو أصل ناضب في نهاية المطاف.. وقد اتضح خلال السنوات القليلة الماضية أن تعزيزات القدرات الإنتاجية لم تعد يسيرة، حيث هناك مشكلات في عدد من الحقول وصعوبات في الحقول البحرية، وهي مشكلات سبق لدول أخرى مثل فنزويلا أن واجهتها .. الأهم من ذلك هو ما يحدث في جانب الطلب . معلوم أن النفط يتم استهلاكه على المستوى العالمي وبنسبة 65 في المئة في قطاع المواصلات . هذا القطاع يمر الآن بثورة تكنولوجية متسارعة بعد البدء في إنتاج السيارات الكهربائية والتي لا تمثل تهديداً للبيئة النظيفة أو الخضراء . وهنا يجب الالتفات للتحول في اهتمام المستهلكين في الدول الرئيسة بشأن ضرورة أن تكون مصادر الطاقة غير مولدة للغازات، مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وما ينتج عن ذلك من تلوث في الهواء، يضاف إلى ذلك إمكانيات توفير طاقة كهربائية للعربات المستخدمة في المواصلات وبتكاليف معقولة لم تعد بعيدة المنال . هناك الآن مواعيد زمنية حددت في بلدان رئيسة للتوقف عن استخدام السيارات التي تعتمد على وقود البنزين أو الديزل، وبدأت شركات للسيارات رئيسة ، في برمجة خططها لإنتاج السيارات الكهربائية.

أيضاً، لابد أن نشير إلى أن استخدام النفط لإنتاج الطاقة الكهربائية أخذ في التراجع حرصاً على حماية البيئة من انبعاث الكربون في الهواء . بما يظل للنفط أهمية في الاقتصاد العالمي خلال سنوات وعقود قادمة، لكن هذه الأهمية تتراجع مع التقدم العلمي والتقني وتطور إمكانيات إنتاج الطاقة من بدائل متجددة ونظيفة . النفط الصخري والذي كان لسنوات عديدة غير منافس لنفطنا التقليدي بات من أهم إمدادات النفط، حيث دفعت عمليات استخراج النفط الصخري إلى رفع إنتاج الولايات المتحدة خلال عام 2018 إلى ما يقارب 12 مليون برميل وخفض من احتياجاتها للنفط المستورد . وتحسنت إمكانيات استخراج هذه النوعية من النفط بفعل تطوير عمليات الاستخراج وبتكاليف مناسبة بالرغم من تراجع أسعار النفط.

تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 174 بليون ، أو مليار دولار إلي ما يقارب 114 بليون، مليار، دولار في السنوات القليلة الماضية ، بما يعني أن الكويت تعتمد بشكل أساس على صادرات النفط الخام بشكل لا يدع مجالاً للشك في الاتكال الهيكلي على النفط وعدم المقدرة على تنويع

مدخلات الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية عصر النفط . وهذه إشكالية تتطلب فهماً عميقاً لما يدور في الاقتصاد العالمي من متغيرات وكذلك تتطلب قدرة على توفير الإرادة السياسية بما يمكن من إصلاح للسياسات الاقتصادية والمالية.

هناك جانب مهم في مسألة الإنفاق العام حيث تمثل التحملات الاجتماعية والدعومات الاستهلاكية بالإضافة لبنود الرواتب والأجور في الباب الأول والباب الخامس ، تمثل ثقلا هاماً في الميزانية العامة للدولة .. وقد نتج ذلك عن التوظيف غير الموضوعي للمواطنين في دوائر وأجهزة الحكومة، وغياب فرص التوظيف لهؤلاء المواطنين في القطاع الخاص نتيجة للهيمنة الطاغية للدولة على الأنشطة الاقتصادية .. في الوقت ذاته تمثل بنود الإنفاق الرأسمالي نسبة متواضعة في مخصصات الميزانية العامة للدولة ، كما أن الإنفاق النهائي قد يكون أقل ما يتم في الميزانية العامة للدولة، نظراً للمعوقات والمحددات البيروقراطية وغيرها ، وضعف القدرات التنفيذية .

تعزيز دور القطاع الخاص

أشارت الورقة البحثية المتعلقة بهذا المحور إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت لا تتجاوز 20 في المئة ، وهي أقل من مستويات مساهمة هذا القطاع في دول الخليج الأولى حيث تصل إلي 30 في المئة في دولة الإمارات العربية المتحدة .. لا شك أن هذه الوضعية تمثل تشوهاً للاقتصاد الوطني نظراً لأهمية القطاع الخاص و دوره في مختلف البلدان الرئيسة والناشئة ، وتبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 62 في المئة وفي ألمانيا 56 في المئة وفي اليابان 61 من المئة.

التساؤل الهام هل يمكن أن ينتج عن تنفيذ الخطط المرتبطة برؤية الكويت 2035 تحسن في دور القطاع الخاص وارتقاء بمستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؟ قد يكون هذا هو التحدي المركزي لهذه الرؤية .. حيث توجد بعض المؤشرات المقلقة نظراً لارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعاظم مساهمة النفط الخام في الناتج المحلى النفطي، يضاف إلي ذلك أن تراجع أسعار النفط دفعت إلى تحقيق

عجز في الميزانية قدر بـ 4.6 بليون أو مليار دينار في ميزانية 2017/2016، هل يمكن أن يقوم القطاع الخاص بتطوير بنيته وتحمل أعباء النشاط الاقتصادي خلال الزمن القادم مثل تحسين أداء سوق الكويت للأوراق المالية وتعزيز تدفق الأموال الأجنبية لهذا السوق المالي ، وكذلك تطوير الخدمات المالية بها يعزز إمكانيات تحقيق رؤية تحويل الكويت إلي مركز مالي وتجاري في منطقة شمال الخليج ؟ معلوم لابد من توفير البنية التحتية الملائمة وتطوير الأنظمة والقوانين بما يخلق بيئة جاذبة للاستثمار . كما يجب تعزيز أنظمة تؤكد الشفافية و مقاومة مظاهر الفساد . يضاف إلى ما سبق ذكره يجب التأكيد علي الارتقاء بالتعليم و الرعاية الصحية.

تساؤل هام، هل يمكن صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قيام مشاريع توسع من دور القطاع الخاص ؟ لاشك أن هذه المسألة تمثل تحدياً هيكلياً للاقتصاد الوطني ويتعين اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي تتمتع بميزات نسبية ويمكن لها من تحقيق القيمة المضافة الملائمة.

لا شك أن تعزيز دور القطاع الخاص يتطلب إصلاح سوق العمل بما يساهم في دفع الكويتيين للعمل في مؤسسات القطاع الخاص، حيث لا يعقل أن تقوم الحكومة برفع الرواتب والأجور والمزايا وجذب الكويتيين في الوقت الذي يعجز عن ذلك القطاع الخاص بناء علي معايير التكلفة والعائد من منافسة كوادر الرواتب والأجور لدى الحكومة، في الوقت ذاته يتعين توفير التعليم المناسب العالي والمهني ، وبما يوفر كوادر وطنية قادرة على تولي المسؤوليات في شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

الاستحقاقات الاجتماعية والتربوية ومنظومة القيم

إن أي بناء اقتصادي لابد أن ينجم عنه تقاليد وقيم اجتماعية وسياسية ومن ثم تتأصل منظومة قيم قد لا يكون الفكاك منها يسيراً ، فعندما يتم التطرق لرؤية الكويت 2035، هل يتم الأخذ بنظر الاعتبار هذه المحددات الاجتماعية والقيمية التي يمكن أن تعرقل إنجاز المشاريع الكبرى، أو التي تعطل مساهمة العمالة الوطنية في المشاريع التي تتطلبها عمليات تحقيق تلك الرؤية ؟ هذه تحديات كبرى يجب التعامل معها. وإن من أهم الأمور التي يتعين مواجهتها لتحقيق الإصلاح والتنمية في البلاد معالجة الأوضاع التعليمية والثقافية. وإن الاعتماد الكبير والهيكلي على العمالة الوافدة التي تتشكل من عمالة هامشية في غالبيتها متدنية التعليم والأجر ويمثل أهم التشوهات البنوية اقتصاديا واجتماعياً، وعندما يمثل الكويتيون 30 من المئة من عدد سكان البلاد و17 في المئة من قوة العمل فإنه يكون مؤشراً على الاختلالات الهامة في البنية الاقتصادية والاجتماعية .

يمكن الزعم بأن البنية الدستورية التي تأسست عام 1962 لم تؤد، حتي الآن ، إلى قيام مجتمع سياسي متحضر، بل أن المؤسف أن الولاءات أصبحت ولاءات للقبيلة والطائفة وتراجعت الوحدة الوطنية، ربما يكون النظام التعليمي مسؤولا لحد كبير عن هذه الوضعية غير الصحية، نظراً لعدم الارتقاء بمستويات الهيئات التدريسية وتطوير المناهج والنظام المدرسي بشكل عام . وقد أكدت المؤسسات المتخصصة ومنها البنك الدولي أن النظام التعليمي في الكويت يتطلب معالجات منهجية جادة تسمح بتحسين مخرجات التعليم وتعزيز الارتقاء بهذا النظام التعليمي إلى المستويات المعاصرة السائدة في العديد من البلدان المتقدمة والناشئة، ولم يمكن التعليم من تحسين مركز المرأة في المجتمع بالرغم من الإصلاحات السياسية والانتخابية وتزايد أعداد المتعلمات من النساء وبمستويات عالية، وكذلك ارتفاع مساهمة المرأة الكويتية في سوق العمل. هناك قصور في تعيين المرأة في المراكز القيادية في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلي استمرار قوانين الأحوال الشخصية بمعاملة المرأة بشكل غير مناسب ، ناهيك عن عدم مساواة المرأة في الحقوق الأساسية، مثل منح الأبناء حق التجنس

بالجنسية الكويتية ، إذا كانت متزوجة من غير كويتي ، وعدد من الحقوق المتعلقة بالسكن الحكومي .

لكن التساؤل الكبير هو كيف يمكن أن نطور منظومة جديدة دون إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق؟ وهل المجتمع، وخصوصاً المجتمع السياسي، مستعداً لقبول هذه الإصلاحات البنيوية والتي قد تكون مؤلمة في مراحلها الأولي؟

التعليم وتحديات سوق العمل

لابد من التأكيد علي أن العالم اليوم يمضي بتطورات متسارعة تحدث متغيرات هامة في أنماط الحياة وفي أسواق العمل، وقد لا نجد بعد عام 2020 احتياجات لجملة من الوظائف في قطاعات أساسية مثل القطاع الخدمي والمالي والتعليم وقطاع الرعاية الطبية، وغني عن البيان أننا في الكويت لابد أن نتأثر بمثل هذه التحولات والمتغيرات، فهناك أطفال ولدوا مؤخراً سوف يلتحقون بسوق العمل عام 2035، هل قمنا بتوفير البيئة التعليمية المناسبة والمؤهلة لاستيعاب المتغيرات التقنية والمهنية بما يؤدي إلى جعلهم مخرجات صالحة لسوق العمل في ذلك الوقت غير البعيد؟

كما هو معلوم أن المجتمع الكويتي مجتمع شاب يمثل صغار السن فيه نسبة عالية من المواطنين قد تصل إلي 60 في المئة لمن هم دون الثلاثين عاماً . يواكب هذه الأوضاع الديمغرافية متغيرات في الحياه الإنسانية، وتطورات في أسواق العمل وفي الاقتصادات بشكل عام، والتحديات التي تواجه الاقتصاد النفطي، سواء من خلال زيادة إنتاج النفط والغاز الصخريين أو تزايد الاعتماد

على الطاقات المتجددة وغيرها، ما يؤكد على أهمية تغيير أنماطنا الاقتصادية والبنية الرعوية في مجتمعنا بما يعزز من إمكانيات استيعاب المتغيرات التي تحدثها التطورات التقنية .

التعليم في الكويت يعاني من ركود وعدم توافق مع المتطلبات العصرية، هناك العديد من مخرجات الكليات في جامعة الكويت وغيرها لا يجدون فرص عمل مناسبة نظراً لتزايد أعدادهم قياساً بمستوى الطلب على مؤهلاتهم ، وإذا كان المطلوب بموجب رؤية 2035 ، أن يتولى القطاع الخاص دوراً واسعاً في الحياه الاقتصادية، فإن التعليم بوضعه الراهن لن يكون عنصراً مفيداً ومساعداً في تحقيق أهداف هذه الرؤية وخططها العديدة. القطاع الخاص لابد أن يعتمد على المنافسة والابتكار والإبداع .. ولا يمكن الزعم بأن هذا التعليم يمكن أن يساهم في تعزيز إمكانيات الابتكار والإبداع ويضاف إلى مسألة التعليم ضرورة إصلاح الحياة الاقتصادية بما يخفف من دور الدولة في أنشطة عديدة، ويتحول دور الدولة إلى داعم وليس قائماً بالنشاط وملكية مؤسساته.

وعودة لمسألة التعليم فإن هناك مؤشرات تؤكد اهتمام المواطنين بتوفير تعليم جيد وعصري لأبنائهم حيث يقدر

عدد الطلاب والطالبات في الكويت 750 ألفاً نصفهم يتلقون التعليم في التعليم الخاص. وهذا يؤكد بأن المواطنين ، أو عدداً هاماً منهم ينظرون للتعليم الخاص بشكل أكثر إيجابية من التعليم الحكومي أو العام، وأيضا هناك إنفاق كبير على التعليم الحكومي، لكن ما يقارب 80-90 في المئة من هذا الإنفاق يخصص للرواتب والأجور ، بما فيها أجور ورواتب الإداريين . هذا التعليم أهم عصب عناصر التغير والإصلاح ويتطلب إرادة سياسية ومنظومة قيم مجتمعية مناسبة، فهل هناك إمكانيات لتوفير تلك الإرادة وهذه المنظومة بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2035 ؟

- **الخلاصة:**

إن الطروحات والمداخلات التي دارت خلال ورشة العمل ومن خلال أوراق البحث الأربع والمناقشات التي دارت حولها، تؤكد بما لا يثير الشك بأن المحددات الراهنة لا تساعد على التفاؤل بإمكانيات تحقيق الأهداف المرجوة التي وردت في تلك الرؤية، وهكذا يتعين علينا أن نؤسس لأوضاع مناسبة تبدأ بانتشال التعليم من أوضاعه الراهنة، وتعزيز ثقافة سياسية جادة ومسؤولة، وتطوير منظومة قيم مجتمعية إيجابية تؤكد على أهمية المساهمة الفعالة في

صناعة الحياة، وعدم الاتكال على نظام رعوي يرتكز على إنفاق عام مسرف . لقد واجهت مجتمعات إنسانية عديدة على مدار التاريخ المعاصر تحديات، وتمكنت من خلال تبني السياسات الملائمة من تجاوز تلك التحديات وبناء مجتمعات واقتصادات منتجة . إن الاعتماد على إيرادات النفط وآليات وأدوات الإنفاق العام تواجه معضلات هامة في الوقت الراهن، وقد تتزايد في المستقبل نظراً لما يدور في اقتصاديات الطاقة، وتراجع الاعتماد على النفط نسبياً، وتقدم استخدامات الطاقات البديلة في وسائل المواصلات وإنتاج الكهرباء وغير ذلك من استخدامات..مثل هذه المؤشرات الاقتصادية الهامه يجب أن تدفعنا لتطوير آليات الاقتصاد الوطني وإصلاح السياسات المالية، وتعديل فلسفة الإنفاق العام بشكل متوافق مع تلك المتغيرات، يضاف إلي ذلك هناك أهمية لإصلاح سوق العمل وتمكين المواطنين من شغل الوظائف في القطاع الخاص الذي ما يزال يعتمد على العمالة الوافدة لتشغيل أعمال منشآته.

هذه المتغيرات والتحولات تستوجب إصلاح الحياة السياسية وتعزيز المبادئ الديمقراطية الحقيقية المبنية على الإيمان بالبرامج وليس الولاءات والمحاصصات القبلية والطائفية، كما يتطلب الأمر وضع العناصر الكفؤة في

المواقع القيادية بدلا من تعيين عناصر ذات انتماءات فئوية من أجل كسب الولاء .. ربما هناك ضرورة لإصلاح الآليات التي يتم فيها اختيار أعضاء مجلس الأمه واختيار الوزراء والوكلاء في الوزارات ،ويمكن الاستفادة من تجارب البلدان الديمقراطية المتقدمة في تطوير النظام السياسي والإداري في البلاد . وهكذا فإن ما يكمن الاستنتاج من أعمال الورشة ومداخلات من حضرها يؤكد على أهمية إصلاحات واسعة النطاق على مختلف الأصعدة إذا أردنا تحقيق أهداف رؤية 2035 السامية .

إن تحقيق رؤية الكويت 2035 تتطلب التوافق المجتمعي واعتماد الملاحظات والتحفظات التي طرحت خلال هذه الورشة وغيرها من فعاليات وطنية . كما أن هذه الرؤية يجب أن تتحقق من خلال تشريع قانون ملزم يمكن من إنجاز المشاريع بما يتوافق مع دستور البلاد والقوانين الحاكمة . لذلك لابد أن تطرح السلطة التنفيذية مشروعات لقانون واضح المعالم ومتفق عليه مجتمعياً وكذلك لابد من إقناع مجلس الأمة بأهمية إنجاز هذه الرؤية بموجب تشريعات واضحة ومحددة. وربما تكون الحكومة بصدد توفير مثل هذا القانون قريباً والذي نأمل أن يتم طرحه على منظمات المجتمع المدني قبل أن يتم اعتماده من قبل مجلس الأمة.

رؤية الكويت 2035

vision kuwait

بين المحدّدات والإستحقاقات

3 - 4 December 2018

رابطة الإجتماعيين الكويتية
Kuwait Social Association

ijtemaeyeen

Tel: +965 22563472
Fax: +965 22563492

www.aswkuwait.org.kw
ijtemaeyeen@gmail.com